

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 462 @ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَادَّةِ هَذِهِ وَالْمَادَّةِ (474) أَنَّهُ هُنَاكَ قَدْ ذُكِرَ تَأْجِيلُ الْبَدَلِ صَرَّاحًا ، وَهُنَا قَدْ وَقَعَ التَّأْجِيلُ ضَمْنًا بِذِكْرِ وَقْتِ اسْتِحْقَاقِ بَدَلِ الْإِجَارَةِ . - * * * * * (الْمَادَّةُ 477) : تَسْلِيمُ الْمَأْجُورِ شَرْطٌ فِي لُزُومِ الْأُجْرَةِ . يَعْنِي تَلْزِمُ اعْتِبَارًا مِنْ وَقْتِ التَّسْلِيمِ . فَعَلَى هَذَا لَيْسَ لِلْأَجِيرِ مُطَالَبَةٌ أُجْرَةٍ مُدَّةٍ مَضَتْ قَبْلَ التَّسْلِيمِ وَإِنْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجِيرُ شَيْئًا مِنْ الْأُجْرَةِ . أَيْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي لُزُومِ الْأُجْرَةِ عَلَى الْأُصُولِ السَّاتِي مَرَّ ذِكْرُهَا فِي الْمَوَادِّ السَّابِقَةِ تَسْلِيمُ الْمَأْجُورِ إِلَى الْمُسْتَأْجِرِ أَوْ إِلَى وَكِيلِهِ بِالِاسْتِئْجَارِ . وَاسْتَأْتِي كَيْفِيَّةُ التَّسْلِيمِ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِنْ الْبَابِ السَّابِعِ . يَعْنِي تَلْزِمُ الْأُجْرَةَ اعْتِبَارًا مِنْ وَقْتِ التَّسْلِيمِ أَيْ مِنْ وَقْتِ تَسْلِيمِ الْمَأْجُورِ إِلَى الْمُسْتَأْجِرِ أَوْ وَكِيلِهِ . وَقَبْضُ الْوَكِيلِ بِالِاسْتِئْجَارِ كَقَبْضِ الْمُوَكَّلِ . إِلَّا أَنَّ الْوَكِيلَ إِذَا لَمْ يُسَلِّمْ الْمَأْجُورَ إِلَى مُوَكَّلِهِ وَاسْتَعْمَلَهُ لِنَفْسِهِ فَلَا تَلْزِمُ الْأُجْرَةَ (عِنْدَ أَبِي يُونُسَ) أَمَّا (عِنْدَ مُحَمَّدٍ) فَتَلْزِمُ الْأُجْرَةَ الْمُوَكَّلُ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّْا كَانَ قَبْضُ الْوَكِيلِ كَقَبْضِ الْمُوَكَّلِ وَوَقَعَ الْقَبْضُ أَوْ لَّا لِلْمُوَكَّلِ وَمِنْ ثَمَّ اغْتَصَبَهُ الْوَكِيلُ فَلَا تَلْزِمُ الْوَكِيلَ أُجْرَةَ (اُنْظُرْ شَرْحَ الْمَادَّةِ (481) ' رَدُّ الْمُحْتَارِ ') وَفِي هَذَا نَظَرُ لَأَنَّ الْغَصَبَ مُسْقِطٌ لِأَخَذِ الْأُجْرَةِ مِنْ الْمُسْتَأْجِرِ (اُنْظُرْ شَرْحَ الْمَادَّةِ 470) وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي شَرْحِ الْمَادَّةِ (481) . فَعَلَى هَذَا لَيْسَ لِلْأَجِيرِ الْمُطَالَبَةُ بِأُجْرَةِ مُدَّةٍ مَضَتْ قَبْلَ التَّسْلِيمِ بِحَسَابِ الْقِسْطِ الْيَوْمِيِّ . مَثَلًا : لَوْ اسْتَأْجَرَ شَخْصٌ دَارًا شَهْرِيًّا مِنْ غُرَّةِ مُحَرَّمٍ وَأَمْسَكَهَا الْأَجِيرُ فِي يَدِهِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا ثُمَّ سَلَّمَهَا إِلَى الْمُسْتَأْجِرِ فَلَا لِأَجِيرِ أُجْرَةُ نِصْفِ شَهْرٍ فَقَطْ . كَذَلِكَ لَوْ أَجَرَتْ امْرَأَةٌ دَارَهَا مِنْ زَوْجِهَا وَهُمَا يَسْكُنَانِ فِيهَا فَلَا أَجْرَ

عَلَيْهِ . كَذَلِكَ لَوْ أَجَرَ شَخْصٌ حَانُوتَهُ مِنْ غَيْرِهِ ثُمَّ اشْتَرَكَ
 فِي الْعَمَلِ فِيهِ لَا يَجِبُ الْأَجْرُ إِذَا عَمَلَ فِيهِ لِعَدَمِ صِحَّةِ
 التَّسْلِيمِ (الْبَزَّازِيَّةُ قُبَيْلَ نَوْعٍ فِي إِجَارَةِ الْوَقْفِ) . وَإِذَا
 انْقَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ كُلَّهَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ بَعْدَ انْعِقَادِ
 الْعَقْدِ وَقَبْلَ التَّسْلِيمِ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرُ شَيْئًا مِنْ الْأَجْرَةِ (
 عَلِيٌّ أَفَنْدِي) . وَلَمَّا كَانَ الْأَجْرُ قَدْ حُرِمَ مِنْ الْأَجْرَةِ بِعَدَمِ
 تَسْلِيمِهِ الْمَأْجُورَ إِلَى الْمُسْتَأْجِرِ فَلَا يَلْزَمُهُ الْأَجْرُ وَفِي هَذِهِ
 الْحَالِ لَوْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ وَاخْتَلَفَ الْأَجْرُ وَالْمُسْتَأْجِرُ
 فَقَالَ الْأَجْرُ لِلْمُسْتَأْجِرِ : إِنِّي سَلَّمْتُكَ الْمَأْجُورَ , وَقَالَ
 الْمُسْتَأْجِرُ لَهُ : لَمْ تُسَلِّمْهُنِي إِسَاءَهُ , وَأَقَامَا الْبَيْئَةَ رَجَحَتْ
 بَيْئَةُ الْأَجْرِ . أَمَّا إِذَا لَمْ يُقِمَّ الْأَجْرُ الْبَيْئَةَ فَالْقَوْلُ مَعَ
 الْيَمِينِ لِلْمُسْتَأْجِرِ . انْظُرْ الْمَادَّةَ (76) (الْهِنْدِيَّةُ فِي
 الْبَابِ الْخَامِسِ وَالْعِشْرِينَ) . مِثَالُ لَوْ اسْتَأْجَرَ دَارًا سَنَةً
 فَلَمْ يُسَلِّمْهَا إِلَيْهِ حَتَّى مَضَى شَهْرٌ وَطَلَبَ التَّسْلِيمَ أَوْ لَمْ
 يَطْلُبْ ثُمَّ تَحَاكَمَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ
 الْقَبْضِ فِي بَاقِي السَّنَةِ عِنْدَنَا لِأَنَّ الْخِيَارَ لَوْ ثَبِتَ إِنَّمَا
 ثَبِتَ لِتَفَرُّقِ الصَّفَقَةِ فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ وَالْعَقْدُ كَيْفَمَا
 وَقَعَ وَقَعَ مُتَفَرِّقًا وَإِلَيْهِ يَنْعَقِدُ سَاعَةً فَسَاعَةً . فَصَارَ
 الْجُزْءُ الثَّانِي مِنَ الْمَنْفَعَةِ مُسْتَحَقًّا بِعَقْدٍ آخَرَ وَمَا مَلَكَ
 بِعَقْدَيْنِ فَتَعَدَّ رَ التَّسْلِيمُ فِي أَحَدِ الْعَقْدَيْنِ لَا يُؤَثِّرُ فِي
 الْآخَرِ . وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ ۥ تَعَالَى لِلْمُسْتَأْجِرِ حَقُّ الْفَسْخِ
 فِيمَا بَقِيَ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ عِنْدَهُ كَالْأَعْيَانِ